الأمم المتحدة

E/CN.5/2005/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 November 2004
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الأربعون

٩ – ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: استعراض خطط وبرامج عمل الأمم المتحدة ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية

رصد تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين

مذكرة من الأمين العام

اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين الواردة في مرفق قرارها ٩٦/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣[(١)]. وتوفر هذه القواعد البالغ عددها ٢٢ قاعدة إطارا لمواصلة تعزيز الهدفين المتمثلين في تحقيق المساواة وكفالة المشاركة الكاملة للمعوقين في الحياة الاجتماعية وعملية التنمية، الواردين في برنامج العمل العالمي بشأن المعوقين الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٥٢/٣٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢[(٢)].

وتنص الفقرة ٢ من الجزء الرابع من القواعد الموحدة على رصد القواعد في إطار دورات لجنة التنمية الاجتماعية. وتشير أيضا إلى تعيين مقرر خاص لرصد تنفيذ القواعد في إطار لجنة التنمية الاجتماعية. وفي آذار/مارس ١٩٩٤، عين الأمين العام بينغت لينكفيست (السويد) مقررا خاصا معنيا بالإعاقة وتابعا للجنة التنمية الاجتماعية. وأعد السيد لينكفيست

* E/CN.5/2005/1.

240104 240104 04-62753 (A)
0462753

ثلاثة تقارير لكي تنظر فيها اللجنة في مدة ولايته[٣]، التي جددت في عامي ١٩٩٧[٤] و ٢٠٠٠[٥]. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، عين الأمين العام شيخة حصة آل ثان (قطر) مقررة خاصة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. وقدمت المقررة الخاصة إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية والأربعين تقريرا شفويا يوجز خطة عملها[٦]. وفي القرار ١٥/٢٠٠٤، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المقررة الخاصة أن تقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والأربعين تقريرا عن رصد تنفيذ القواعد الموحدة. ويشرف الأمين العام أن يحيل إلى اللجنة تقرير المقررة الخاصة عن رصد تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥.

الحواشي

(١) يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي http://www.un.org/esa/socdev/enable/dissre00.htm.

(٢) A/37/351/Add.1 و Add.1/Corr.1، الفرع الثامن؛ ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: http://www.un.org/esa/socdev/enable/diswpa00.htm.

(٣) A/52/56، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: http://www.un.org/esa/socdev/enable/dismsre0.htm؛ E/CN.5/2000/3، المرفق، ويمكن الاطلاع عليها في: http://www.un.org/esa/socdev/enable/disecn003e0.htm؛ E/CN.5/2002/4، ويمكن الاطلاع عليها في http://www.un.org/esa/socdev/enable/disecn520024e0.htm.

(٤) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩/١٩٩٧، ويمكن الاطلاع عليه في http://www.un.org/documents/ecosoc/res/1997/eres1997-19.htm.

(٥) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/٢٠٠٠، ويمكن الاطلاع عليه في http://www.un.org/esa/socdev/enable/ecosoc/2000-10.htm.

(٦) يمكن الاطلاع عليه في http://www.un.org/esa/socdev/enable/srcsocd42.htm.

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالإعاقة والتابعة للجنة التنمية الاجتماعية

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-١٥	٥
	ألف - مبادئ توجيهية	٤-١٠	٥
	باء - تحديد الأولويات	١١-١٥	٦
ثانيا -	استعراض التطورات الناشئة فيما يتعلق بتنفيذ القواعد الموحدة	١٦-٥١	٨
	ألف - المناقشات مع الحكومات	١٦-٢٣	٨
	باء - العقد العربي للمعوقين (٢٠٠٤-٢٠١٣)	٢٤-٢٩	١٠
	جيم - الحوار مع منظمات المعوقين والحكومات	٣٠-٤٠	١١
	دال - رصد التقدم المحرز في تنفيذ القواعد الموحدة	٤١-٤٥	١٢
	هاء - تيسير عمل المشرّعين	٤٦-٤٧	١٣
	واو - التعاون الأقاليمي في إطار اللجان البرلمانية المشتركة	٤٨-٥١	١٣
ثالثا -	القواعد الموحدة والملحق والاتفاقية	٥٢-٥٦	١٤
رابعا -	المنظمات غير الحكومية: تعزيز منظمات المعوقين	٥٧-٧٩	١٤
	ألف - مؤتمرات منظمات المعوقين	٥٧-٥٩	١٤
	باء - فريق الخبراء	٦٠-٦٥	١٦
	جيم - المشاورات الإقليمية	٦٦-٧٠	١٦
	دال - التعاون الأقاليمي	٧١-٧٣	١٧
	هاء - التوعية من خلال وسائط الإعلام	٧٤-٧٥	١٨
	واو - تغيير المواقف بفضل وسائط الإعلام	٧٦-٧٩	١٨
خامسا -	المنظمات الدولية والإقليمية	٨٠-٨٤	١٩
	ألف - التواصل	٨٠-٨٢	١٩

باء –	الإعاقة والتنمية	٨٣-٨٤	١٩
سادسا –	الخلاصة	٨٥-٨٩	٢٠
سابعا –	التوصيات	٩٠-١٢٥	٢١
ألف –	توصيات موجهة إلى الحكومات	٩١-١١٢	٢١
باء –	توصية موجهة إلى الحكومات ومنظمات المعوقين والجهات المتعاونة	١١٣-١١٦	٢٥
جيم –	توصية موجهة إلى المنظمات الدولية	١١٧-١١٩	٢٥
دال –	توصيات موجهة إلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء	١٢٠-١٢٣	٢٦
هاء –	توصيات موجهة إلى القطاع الخاص	١٢٤-١٢٥	٢٧

أولا – مقدمة

١ – أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى لجنة التنمية الاجتماعية التي دأبت على تقديم الدعم والتوجيه طوال هذا العام وإلى كافة الحكومات التي دعمت أنشطتي، لا سيما حكومة قطر، التي واظبت على تقديم الدعم المالي لمكتب المقررة الخاصة.

٢ – لقد شعرت بالشرف والرهبة معا أمام عظم المسؤولية الموكلة إليّ وجسامة المهمة التي كنت أنهض بها عندما وقفت هنا أمامكم قبل عام من الآن لأقدم تقريري الأول إلى لجنة التنمية الاجتماعية. وكنت أيضا أدرك تمام الإدراك التحديات التي تنتظرني وكنت أتوق إلى مواجهتها.

٣ – ويسرني أن أقدم إليكم تقريرا عن التقدم المحرز في هذا العام – بعد مضي أكثر من عشر سنوات على اعتماد القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، وبعد مضي عشرين شهرا على تعييني مقررة خاصة، وفي فترة تاريخية بلغت فيها حركة مناصرة المعوقين أشدها في جميع أنحاء العالم، وفي وقت تتعاون فيه الحكومات والمجتمع المدني لوضع اتفاقية دولية لتعزيز وصون حقوق المعوقين وكرامتهم.

ألف – مبادئ توجيهية

٤ – في كل أعمالي وبصرف النظر عن طبيعة أنشطتي، كان هناك مبدآن رئيسيان يوجهان أعمالي، أولهما النهج المتبع للنهوض بالمهام والأنشطة وثانيهما الهدف الأساسي الذي تصب فيه جميع الأنشطة.

١ – النهج

٥ – سعيتُ في العام الماضي إلى اعتماد نهج بناء وإيجابي، مفضلة تسليط الضوء على المظاهر الإيجابية والاحتفاء بالنجاحات مع التشديد في آن واحد على ضرورة تحقيق مزيد من الإنجازات وبذل مزيد من الجهود المتضافرة.

٢ – الهدف العام

٦ – فيما واصلت رصد تنفيذ القواعد الموحدة وتقييمه والدعوة إلى القيام بذلك بشكل أبلغ وأعمق، لم يغب عن ذهني أن الهدف النهائي لكل ما ينجز من أعمال هو تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين.

٧ - ولئن كان تكافؤ الفرص مفهوما عالميا يقاس على أساس قواعد عالمية ينبغي أن تنطبق على كافة الثقافات والبلدان على حد سواء، فإن ثمة تحديا يتمثل في كوننا نعيش في عالم يزداد تنوعا وتتفاوت فيه مستويات التنمية، والقيم الثقافية، والمواقف، والقواعد، والاحتياجات، والخدمات، من منطقة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر، بل وتتفاوت هذه الأمور حتى داخل البلد الواحد.

٨ - فبينما تحاول بلدان تهيئة الظروف المواتية لتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، توجد بلدان أخرى يتعذر فيها على غالبية الناس التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، مما يجعل مهمة رصد تنفيذ القواعد الموحدة مهمة صعبة للغاية.

٩ - أضف إلى هذه الاعتبارات التعقد والتنوع الذي تتسم به أوساط المعوقين نفسها وأنواع الإعاقات على اختلافها. وفي حالات عديدة، يختلف مدلول إمكانية الوصول باختلاف المعوقين الذين يعانون من إعاقات مختلفة ويعيشون في مناطق جغرافية مختلفة. وإذا كان هذا الاعتراف بالتنوع يثري الثقافة السائدة في أوساط المعوقين، فإنه يقتضي أيضا رصد تحقيق تكافؤ الفرص بطرق مختلفة باعتماد أساليب شتى وبالنظر إلى هذه المسألة من مختلف الزوايا والأبعاد.

١٠ - وقد أصبح من الواضح لي أكثر فأكثر أنه ليست هناك طريقة موحدة للتعامل مع الاحتياجات التي تهم المعوقين والاستجابة لها. وقد حاولت في كل أنشطتي وضع هذه الحقيقة نصب عيني.

باء - تحديد الأولويات

١١ - بناء على دراسة أوساط المعوقين، واستنادا إلى عمل المقرر الخاص السابق والتوصيات التي قدمها خلال السنوات العشر الماضية، ووفقا للولاية التي أوكلتها إلي لجنة التنمية الاجتماعية، وضعت خطة عمل تركز على الأنشطة التالية:

(أ) تعزيز تنفيذ القواعد الموحدة في جميع أنحاء العالم؛

(ب) رصد التقدم المحرز على مستوى التنفيذ وتقييم ذلك التقدم؛

(ج) الدعوة؛

(د) زيادة الوعي؛

(هـ) مساعدة الحكومات على تحديد العقبات والعراقيل التي تحول دون تحقيق تكافؤ الفرص والعمل معها لإيجاد سبل لتذليل تلك العقبات والعراقيل؛

(و) تعزيز التعاون الأقاليمي؛

(ز) بناء قدرات منظمات المعوقين.

١٢ - وفي الوقت ذاته، أوليت اهتماما خاصا لقضايا المعوقين في البلدان النامية، لا سيما الأطفال والنساء والأشخاص الذين يعانون من إعاقات عقلية ونمائية ونفسية اجتماعية.

١٣ - وقررت أيضا ضرورة التركيز على الفقر والحد من الفقر لارتباطهما بقضايا الإعاقة وأحوال المعوقين. وهذا هو السبب وراء التركيز على فئات مستهدفة في البلدان النامية.

١٤ - وسيجري في هذا التقرير ما يلي:

(أ) إيجاز الأنشطة الرئيسية المضطلع بها خلال السنة الماضية؛

(ب) عرض المبادرات الجديدة التي تمت بلورتها؛

(ج) تناول الأنشطة الجارية والأنشطة المزمع تنفيذها؛

(د) تحديد التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، وحركة المعوقين، والحركة الدولية الجديدة للدفاع عن حقوق المعوقين، والمقررة الخاصة؛

(هـ) الخروج بتوصيات عن التدابير التي اعتقد أنه ينبغي القيام بها أو يمكن القيام بها.

١٥ - وقد اضطلعت أثناء أداء مهام ولايتي بالأنشطة التالية:

(أ) إعطاء انطلاقة البرامج والمشاريع والأنشطة؛

(ب) التشاور مع الحكومات ومع واضعي السياسات وصناع القرارات؛

(ج) إلقاء الخطب والمحاضرات؛

(د) تعزيز منظمات المعوقين والمنظمات غير الحكومية والمشاركة في اجتماعاتها ومؤتمراتها؛

(هـ) عقد المشاورات الإقليمية؛

(و) إجراء الدراسات الاستقصائية والبحوث الداخلية؛

(ز) التنسيق مع المؤسسات والوكالات الإنمائية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

(ح) الاستعانة بوسائط الإعلام للنهوض بقضايا المعوقين وزيادة الوعي بها؛ ومنح المقابلات لوسائط الإعلام وعقد المؤتمرات الصحفية؛

(ط) توثيق العلاقة مع فريق الخبراء وتعزيز اشتراكه في جميع جوانب العمل؛

(ي) التواصل والتراسل مع المنظمات والمؤسسات بشأن قضايا الإعاقة؛

(ك) دعم أنشطة المعوقين ومنظمات المعوقين ومبادراتهم وقضاياهم ومطالبهم وإطلاع الحكومات والمنظمات الدولية والأمم المتحدة عليها.

ثانيا – استعراض التطورات الناشئة فيما يتعلق بتنفيذ القواعد الموحدة

ألف – المناقشات مع الحكومات

١٦ – غالبا ما تكون الحكومة في العديد من البلدان النامية الفاعل الرئيسي، إن لم تكن الفاعل الوحيد، عندما يتعلق الأمر بوضع السياسات وسن التشريعات وتنفيذ البرامج. ونظرا لضعف دور المجتمع المدني في مجال الدعوة في بعض البلدان وانعدام الموارد الكافية، غالبا ما تدفع القضايا المتعلقة بالإعاقة إلى أسفل قائمة الأولويات الحكومية.

١٧ – وفي الشهور الاثني عشر الماضية، قمتُ بعدة زيارات قطرية. وجاء بعض هذه الزيارات بناء على دعوة وجهتها إلي حكومات أو منظمات للمعوقين، وتم بعضها استنادا إلى معلومات مقدمة أو بحوث منجزة أو استنادا إلى وجود حاجة إلى تسريع مبادرات أو برامج معينة أو دعمها أو الدفع بها.

١٨ – وكانت الزيارات تهدف عموما إلى:

(أ) الترويج للقواعد الموحدة؛

(ب) الدعوة إلى تحقيق تكافؤ الفرص؛

(ج) مناقشة الإجراءات المباشرة مع الحكومات.

١٩ – وقمت بزيارات أخرى تلبية لدعوات وجهت إلي لإلقاء خطب أو محاضرات في مؤتمرات تعقدها منظمات المعوقين. ومن البلدان التي زرتها في عام ٢٠٠٤ البلدان التالية:

(أ) مصر (نيسان/أبريل)؛

(ب) الأردن (نيسان/أبريل)؛

(ج) النرويج (حزيران/يونيه)؛

(د) لبنان (حزيران/يونيه - آب/أغسطس)؛

(هـ) كندا (أيلول/سبتمبر)؛

(و) المملكة العربية السعودية (تشرين الأول/أكتوبر)؛

(ز) غواتيمالا (تشرين الأول/أكتوبر)؛

(ح) المكسيك (تشرين الأول/أكتوبر)؛

(ط) ألمانيا (تشرين الثاني/نوفمبر)؛

(ي) الولايات المتحدة الأمريكية (كانون الأول/ديسمبر).

٢٠ - واشتملت كل الزيارات على اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم:

(أ) رؤساء وقادة الدول؛

(ب) السيدات الأوليات؛

(ج) رؤساء مجالس النواب والمجالس التشريعية؛

(د) الوزراء ونواب الوزراء في الوزارات المختصة؛

(هـ) المسؤولون الذين يمثلون الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

٢١ - وهيأت جميع الاجتماعات فرصا لتشجيع الحكومات على إعادة تأكيد التزاماتها الأخلاقية والسياسية بتنفيذ القواعد الموحدة وتبادل المعلومات بشأن أحوال بلدانها فيما يتعلق بقضايا المعوقين.

٢٢ - وخلال هذه الزيارات، ركزت المناقشات التي أجريت مع المسؤولين على الحاجة إلى إحداث تغيير اجتماعي شامل لتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين وسبل إحداث ذلك التغيير، بما في ذلك أهمية إشراك منظمات المعوقين والاستماع إليها. كما وفرت هذه الزيارات الفرصة للالتقاء بالوكالات الإنمائية الإقليمية والدولية والتابعة للأمم المتحدة لبحث سبل دمج الإعاقة في برامجها الإنمائية.

٢٣ - وكان من الهام أيضا عقد اجتماعات مع مجالس المعوقين ومراكز تأهيل المعوقين على الصعيدين المحلي والوطني للاستماع إلى منظمات المعوقين ومقدمي الخدمات الاجتماعية وآباء الأطفال المعوقين والاستفادة منهم وتقاسم المعلومات معهم.

باء – العقد العربي للمعوقين (٢٠٠٤-٢٠١٣)

٢٤ – يسر التعاون الوثيق مع الأمين العام لجامعة الدول العربية والترويج لقضايا المعوقين في المنطقة العربية وإجراء المشاورات الوثيقة مع المسؤولين في شهر نيسان/أبريل اعتماد وإعلان العقد العربي للمعوقين (٢٠٠٤-٢٠١٣) في اجتماع قمة جامعة الدول العربية المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٤. والمنطقة العربية هي آخر منطقة في العالم تعتمد عقدا للمعوقين واضعة بذلك قضايا المعوقين في خانة الأولويات بالنسبة لسياسات الحكومات العربية.

٢٥ – وأتاح اعتماد العقد فرصة للبدء في إجراء حوار على أعلى المستويات مع واضعي السياسات والقرارات والتشريعات. فقد أدى التعاون الوثيق مع رئيس البرلمان اللبناني ورئيس اتحاد البرلمانات العربية على سبيل المثال إلى تشكيل لجان برلمانية في البرلمانات العربية لوضع تشريعات بشأن قضايا المعوقين. وتم تنفيذ الالتزام الصادر في هذا الشأن واعتماد قرار بخصوصه في اجتماع الاتحاد المعقود في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٢٦ – وفي السياق ذاته، وحرصا على حشد الدعم للعقد، اشتملت اجتماعات لبنان على إجراء مناقشات مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لتشجيع وتعزيز تنفيذ القواعد الموحدة.

٢٧ – وعقدتُ أيضا اجتماعا مع رئيس اللجنة البرلمانية المعنية بالتعليم والمعلمين ومديري المدارس الذين يتوفرون على إدماج الأطفال المعوقين في النظام المدرسي العام من خلال إشراك الوالدين والمجتمع المحلي. وقمت أيضا بزيارة مركز تأهيلي ابتكاري يتيح تأهيل المعوقين اجتماعيا ومهنيا ونفسيا وجسديا.

٢٨ – وفي سياق اعتماد العقد العربي للمعوقين، نظم اجتماع بالاشتراك مع جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للمعوقين في لبنان، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لحالات الإعاقة. وكان الهدف من الاجتماع وضع خطة عمل للعقد العربي وتعزيز الوثيقة ببث روح وفلسفة القواعد الموحدة لتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين في مواد العقد.

٢٩ – وقد شارك في الاجتماع:

(أ) منظمات تعنى بشؤون المعوقين في شتى أنحاء المنطقة؛

(ب) هيئات إنمائية إقليمية (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة العمل الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)؛

(ج) ممثلون من عقد آسيا والمحيط الهادئ ومن العقد الأفريقي؛

(د) أعضاء من فريق الخبراء يمثلون منظمات المعوقين على الصعيد الدولي (الاتحاد العالمي للصم، والاتحاد العالمي للمكفوفين، والمنظمة الدولية للمعوقين).

جيم – الحوار مع منظمات المعوقين والحكومات

٣٠ – أتاحت الزيارات القطرية لمنظمات المعوقين إقامة حوار مباشر مع الحكومات بشأن ما لديها من شواغل وقضايا فيما يتعلق بتنفيذ القواعد الموحدة لتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين على نحو من شأنه أن يحدث تغييرا ملموسا في حياتهم.

٣١ – وكانت زيارة غواتيمالا استجابة لدعوة وجهها إليّ مكتب أمين مظالم حقوق الإنسان (شعبة حقوق المعوقين) ووزارة الخارجية. واشتملت الزيارة على اجتماعات مع نائب رئيس الجمهورية الذي هيأ التزامه بالتنمية وبكفالة حقوق المعوقين المجال أمام عقد اجتماعات بنّاءة ومثمرة للغاية في ذلك البلد.

٣٢ – وقمتُ أيضا بمناقشة مسألتي الصحة والصحة العقلية مع وزير الصحة، مع التركيز على الوقاية وعلى توفير خدمات صحية سهلة المنال ومقبولة السعر للأطفال والنساء والمعوقين، لا سيما في المجتمعات الريفية ومجتمعات الشعوب الأصلية.

٣٣ – وأعرب نائب وزير العمل ورئيس المجلس التشريعي عن دعمهما وإدراكهما للحاجة إلى توفير فرص عمل مجدية ومربحة للمعوقين، وبخاصة الحاجة إلى تفعيل التشريعات المتصلة بتوظيف المعوقين.

٣٤ – وأعرب خبراء وزارة التعليم المعنيون بالإشراك والإدماج عن ذات الإدراك. لكن نقص الموارد المالية لا يزال يعوق معظم المبادرات والنوايا.

٣٥ – وركز اجتماع عقد مع مدير مدينة غواتيمالا على إمكانيات الوصول المتاحة للمعوقين في المدينة.

٣٦ – وحضر كل هذه الاجتماعات عضو من مكتب أمين المظالم والمجلس الوطني للمعوقين.

٣٧ – ويصطدم الوعي بالحاجة إلى التغيير وبأهمية القواعد الموحدة في غواتيمالا بنقص الموارد وضخامة برنامج التنمية وحجم مشكلة الإعاقة، لا سيما بعد أكثر من ٣٠ عاما من الصراع المسلح، والفقر المدقع الذي ينتشر في بعض المناطق والمجتمعات والذي يفاقم الإعاقة.

٣٨ – وأتاحت لي زيارة ا لمكسيك إنعام النظر في مشروع مشترك بين الحكومة ومنظمات المعوقين لإعادة تشكيل البيئة العمرانية والاجتماعية والثقافية بغية تحقيق تكافؤ الفرص. وتعتبر

التجربة المكسيكية من جميع جوانبها تجربة مفيدة جدا لبلدان أخرى، لا سيما في أمريكا اللاتينية.

٣٩ - وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن اللجنة الوطنية للمعوقين ترتبط ارتباطا مباشرا بمكتب رئيس الجمهورية ويرأسها أحد مساعديه الأقربين.

٤٠ - وقد تمت زيارة المكسيك تلبية لدعوة وجهتها إليّ وزارة الخارجية ولجنة المعوقين في مكتب رئيس الجمهورية. وعقدت اجتماعات مع عدة وزارات ومؤسسات حكومية منها:

(أ) رئيس الجمهورية؛

(ب) ممثل من مكتب السيدة الأولى؛

(ج) الوزير المسؤول عن شؤون الإعاقة في الحكومة؛

(د) وزارة التعليم (الإشراك والإدماج)؛

(هـ) المكتب الوطني للإحصاءات؛

(و) وزارة الصحة وخبراء التأهيل؛

(ز) وزارة النقل.

دال - رصد التقدم المحرز في تنفيذ القواعد الموحدة

٤١ - أشير إلى ضرورة توافر بيانات ومعلومات إحصائية دقيقة بشأن الإعاقة في مناقشات اجتماعات اللجنة المخصصة التي شدد فيها ممثلو الحكومات ومنظمات المعوقين على أهميتها في وضع السياسات وسن التشريعات المتعلقة بالإعاقة وتوفير الخدمات للمعوقين.

٤٢ - وفي هذا السياق وفي إطار متابعة عمل المقرر السابق في هذا المجال، وزع استقصاء عالمي بشأن الإجراءات الحكومية المتعلقة بتنفيذ القواعد الموحدة في جميع أنحاء العالم.

٤٣ - ويتناول الاستقصاء القواعد الموحدة الـ ٢٢، ويطرح بالنسبة لكل قاعدة سؤالين يتناولان السياسات والتشريعات والبرامج ومخصصات الميزانية وإسهامات منظمات المعوقين وأثرها على حياة المعوقين. وأُرسل الاستقصاء إلى الحكومات أو إلى الأجهزة الحكومية في كافة الدول الأعضاء وإلى منظمتين من منظمات المعوقين في كل بلد على حدة.

٤٤ - وأوصيت الأجهزة والإدارات الحكومية، في التعليمات التي أرسلتها مع الاستقصاء، بعقد حلقة عمل لتجميع كافة المؤسسات الحكومية المشتركة في وضع التشريعات المتعلقة بالمعوقين وتقديم الخدمات إليهم للرد على الأسئلة الواردة في الاستقصاء. وأعتقد أن هذا من

شأنه أن يعزز التعاون الحكومي الدولي وأن يحسن نوعية الردود. وسيؤدي هذا الأمر إلى جانب ردود منظمات المعوقين على الأسئلة ذاتها، إلى زيادة موثوقية الأجوبة.

٤٥ - ويعتبر الاستقصاء في حد ذاته أداة للرصد ولزيادة الوعي، إذ يذكّر الحكومات بالقواعد الموحدة وبأهمية تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين وتأمين المشاركة الكاملة لهم في جميع جوانب الحياة.

هاء - تيسير عمل المشرّعين

٤٦ - لا يعني إنشاء لجان في البرلمانات العربية لوضع تشريعات بشأن قضايا الإعاقة أن القوانين ستوضع أو ستُسن. ففي منطقة تفتقر إلى الآليات والخبرات اللازمة في هذا الميدان وتسود فيها مواقف سلبية عديدة إزاء الإعاقة، ينبغي أن يجري بناء القدرات وتيسير عمل المشرعين الذين يعكفون على هذه القضايا.

٤٧ - ولذلك، فإنني أتعاون حاليا مع المكتب الإقليمي لليونسكو في الدول العربية ومنظمة العمل الدولية لتصميم مجموعة من حلقات العمل لصالح المشرعين والبرلمانيين بغرض شرح مفهوم تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين وأهميته وتأثيره والممارسات المتصلة به والكيفية التي يمكن بها تعزيز هذه الفرص من خلال التشريعات والقواعد والأنظمة ذات الصلة.

واو - التعاون الأقاليمي في إطار اللجان البرلمانية المشتركة

٤٨ - يعتبر التعاون الأقاليمي الذي يتبلور بين البرلمانات العربية والأوروبية ذا صلة وثيقة بهذه العملية. إذ من الهام، بالنظر إلى كون تحقيق تكافؤ الفرص مفهوما عالميا، أن تفتح القنوات بين المناطق لتبادل المعلومات والخبرات بشأن السياسات، وأن ترصد التشريعات، وتطبق الأساليب الناجعة والمجربة.

٤٩ - ويشكل هذا التبادل أساسا للتعاون المشترك بين البرلمانات الأوروبية والعربية. فخلال زيارتي الأخيرة إلى ألمانيا، عقدت مجموعة من الاجتماعات مع أعضاء متخصصين في تشريعات الإعاقة في البرلمان الألماني لاستهلال هذا التعاون.

٥٠ - وتم التوصل إلى اتفاق لإشراك البرلمانيين الألمان في حلقات العمل وتبادل البرامج مع المنطقة العربية. وستستغل هذه الزيارات أيضا باعتبارها مناسبات لزيادة الوعي العام عن طريق تكثيف التغطية الإعلامية.

٥١ - ويندرج هذا النشاط أيضا ضمن الأنشطة التي سيجري تكرارها في مناطق أخرى في العالم.

ثالثا – القواعد الموحدة والملحق والاتفاقية

٥٢ – من المستحيل أن يقدم تقرير من هذا النوع دون تناول العلاقة بين القواعد الموحدة وملحق القواعد الموحدة والاتفاقية ودور المقرر الخاص.

٥٣ – وقد حُدد دور المقرر الخاص في الفرع الرابع من القواعد الموحدة. وأعتقد أن هذه الوثيقة تعتبر معلما في تاريخ الوعي بمسألة الإعاقة. فقد تم اعتمادها بعد نضال طويل فكانت ثمرة للجهود التي بذلها المجتمع الدولي والمتفانون في نصرة حقوق المعوقين. وقد وفرت للمجتمع الدولي مجموعة من المعايير والإجراءات التوجيهية التي تحدد ما ينبغي القيام به لتحسين نوعية حياة كل فرد في المجتمع، بما في ذلك المعوّق.

٥٤ – وقد أدى تطبيق وتنفيذ القواعد الموحدة على مدى عشر سنوات إلى تغيير الوضع بالنسبة للوعي بمسألة الإعاقة ومواقف الناس بشأن طبيعة أنواع الإعاقة كافة وأسبابها وآثارها. لكن هذا التطبيق أبان عن عيوب اقتضت إضافة ملحق. وأدى التقدم الذي أحرزته القواعد الموحدة أيضا إلى تجدد الاهتمام بصياغة الاتفاقية.

٥٥ – وثمة عدد كبير يخامره الشك اليوم بشأن العلاقة بين القواعد والملحق والاتفاقية.

٥٦ – أما أنا فلا شك لديّ في تكامل الوثيقتين. فإذا كانت الاتفاقية تفي بالحاجة إلى إيجاد وثيقة ملزمة قانونا، فإن القواعد الموحدة (وملحقها) تمثل أداة لاستكمال الاتفاقية نصا وروحا.

رابعا – المنظمات غير الحكومية: تعزيز منظمات المعوقين

ألف – مؤتمرات منظمات المعوقين

٥٧ – تعتبر المنتديات المتخصصة أفضل مكان لإعادة تأكيد أهمية القواعد الموحدة باعتبارها أداة لتحقيق تكافؤ الفرص. وعلى هذا الأساس، حاولت كلما أمكنني ذلك أن أشارك في الاجتماعات والمؤتمرات.

٥٨ – وأُتيحت لي، في العام الماضي، فرصة الحديث أو تقديم الورقات أو المحاضرات في ١٢ حدثا كبيرا على الصعيدين الدولي والإقليمي وسأواصل المشاركة في العديد من هذه الأنشطة حتى نهاية ولايتي.

٥٩ – ومن بين الورقات والمحاضرات التي قدمتها حتى الآن (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤):

(أ) ''التطورات التي نشأت فيما يتعلق بالقواعد الموحدة في الآونة الأخيرة''، حلقة دراسية دولية بشأن الاتفاقية، طوكيو؛

(ب) ''الحق في المشاركة والمساهمة في الحياة الثقافية''، مؤتمر الحق في الثقافة، عمان؛

(ج) ''حقوق الإنسان للمعوقين''، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف؛

(د) ''القواعد الموحدة والاتفاقية''، اجتماع للفريق العامل بشأن الاتفاقية، القاهرة؛

(هـ) ''تأهيل المعوقين في البلدان النامية''، المؤتمر الدولي لتأهيل المعوقين، أوسلو؛

(و) ''الإعاقة في البلدان النامية''، كلمة رئيسية ألقيت في المؤتمر الدولي للمعوقين المعني بالإعاقة والتنوع، وينيبغ، كندا؛

(ز) ''إدماج قضايا المعوقات في برامج النهوض بالمرأة''، الاجتماع الإقليمي لاستعراض منهاج عمل بيجين بعد انقضاء عشر سنوات على اعتماده، بيروت؛

(ح) ''بث روح وفلسفة القواعد الموحدة في العقد العربي للمعوقين''، اجتماع خبراء العقد العربي، بيروت؛

(ط) ''الأطفال الذين يعانون من إعاقات نفسية – اجتماعية: منظور عالمي''، مؤتمر الأطفال الذين يعانون من التوحد، الرياض؛

(ي) ''أهمية البحوث والإحصاءات''، لدى إصدار نتائج بحوث المرصد الدولي لحقوق المعوقين، نيويورك؛

(ك) ''تكافؤ الفرص: هدف كل الإجراءات''، كلمة افتتاحية ألقيت في مركز التأهيل الوطني، الاجتماع الإقليمي الثاني للخبراء، مكسيكو سيتي؛

(ل) ''الإعاقة، الواقع والأفق''، القصر الرئاسي، مكسيكو سيتي؛

(م) ''استكمال القواعد الموحدة''، مؤتمر اتحاد الصم والمعوقين سمعيا، هلسنكي؛

(ن) ''القواعد الموحدة: المضمون والأهمية والوضع الحالي''، الاتحاد الآسيوي للمكفوفين، دمشق.

باء – فريق الخبراء

٦٠ – لن يتسن لأي مقرر خاص يعنى بشؤون الإعاقة أن ينهض بما أسندته إليه لجنة التنمية الاجتماعية من مسؤوليات دون مساعدة منظمات المعوقين وأعضاء فريق الخبراء الذين يمثلون تلك المنظمات ودون تعاونهم ومشورتهم ونصحهم.

٦١ – وقد تأتى لي أن أعرض عليهم العديد من الخطط التي وضعتها وحظيت بدعمهم في العديد من المناسبات. وقام ثلاثة من أعضاء الفريق بدور أساسي في دعم الجهود وتيسير المناقشات في اجتماع الخبراء المعقود لوضع خطة عمل لتنفيذ العقد العربي.

٦٢ – وقد أرسلت مسودة الاستقصاء العالمي بشأن التدابير الحكومية المتعلقة بتنفيذ القواعد الموحدة إلى أعضاء فريق الخبراء لكي يقدموا تعليقاتهم عليها وردود فعلهم إزاءها.

٦٣ – وأنشئ فريق على شبكة الإنترنت من أجل تيسير الاتصالات وتبادل الآراء مع فريق الخبراء.

٦٤ – وفي بعض البلدان النامية، أصبحت أصوات وآراء منظمات المعوقين تحظى شيئا فشيئا بالاهتمام وأضحت وجهات نظرها توضع في الاعتبار. غير أن ذلك لا ينطبق على جميع البلدان.

٦٥ – وتتمثل إحدى أولويات المهمة المسندة إلي في تقديم الدعم إلى منظمات المعوقين في البلدان النامية حتى تكتسب موطئ قدم في نظام أنشطة الدعوة السياسية الخاص ببلدانها، وذلك بإتاحة منابر لهذه المنظمات تمكنها من التعبير عن آرائها وزيادة فهم احتياجاتها وحقوقها، وتيسير عمليات التبادل فيما بينها وبين المسؤولين الحكوميين وصانعي القرارات متى جرت مناقشة القضايا الخاصة بالإعاقة.

جيم – المشاورات الإقليمية

٦٦ – لقد ساعدتني المشاورات الإقليمية على فهم واقع الإعاقة في الميدان بالاستعانة بالخبراء الميدانيين الحقيقيين، وعلى الوقوف على التحديات التي تواجهها منظماتهم. وتجمع هذه المشاورات كذلك بيد ممثلي منظمات المعوقين من أجل تبادل الآراء والأفكار والمعلومات والخبرات. وكان الهدف من وراء المشاورات الإقليمية التي أجريت مع منظمات المعوقين في المكسيك ومن الاجتماع المعقود مع أعضاء المجلس الوطني لرعاية المعوقين في غواتيمالا هو أيضا الاستماع إلى القضايا التي يطرحها الأشخاص الأشد اهتماما بقضايا المعوقين، وعرضها بأحسن السبل الممكنة على المسؤولين الحكوميين ومنظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

٦٧ - ولهذه الغرض، وُجهت الدعوة إلى منظمات للمعوقين من المنطقة العربية لحضور اجتماع الخبراء المعقود في بيروت في آب/أغسطس ٢٠٠٤ من أجل وضع خطة عمل للعقد العربي للمعوقين.

٦٨ - ومثلت المشاركة في الاجتماع الإقليمي الثاني للخبراء المعني بالتأهيل المتكامل، المعقود في المكسيك، فرصة لعقد مشاورات إقليمية مع منظمات المعوقين من المنطقة. وشارك في هذه المشاورات ممثلون عن منظمات المعوقين من ٢٥ بلدا من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وعرضت كل منظمة منها ثلاث قضايا من أكثر القضايا إلحاحا بالنسبة للمعوقين في بلدانها. ويجري حاليا إرسال تقارير مفصلة عن هذه القضايا إلى مكتب المقرر الخاص، وسوف يستعان بهذه المعلومات في البحوث التي تجرى حاليا بشأن حالة الإعاقة في العالم.

٦٩ - وشاركت المنظمات الأعضاء في المجلس الوطني للمعوقين في اللقاءات المعقودة مع منظمات المعوقين في غواتيمالا، التي تناولت شواغل المعوقين، بما في ذلك التعليم والصحة ولغة الإشارة وتسهيلات الوصول وقضايا المعوقين في المجتمعات الريفية ومجتمعات الشعوب الأصلية.

٧٠ - وحضر ممثلون عن منظمات المعوقين خلال المفاوضات الحكومية التي أجريت في المكسيك وغواتيمالا بشأن الصحة وتسهيلات الوصول والتأهيل والتعليم مع مختلف المسؤولين والوزارات.

دال - التعاون الأقاليمي

٧١ - تجري عمليات تبادل الخبرات بشأن قضايا الإعاقة على الصعيد الأقاليمي وضمن كل إقليم على نحو يتسم بالحيوية مع تزايد الإدراك لإمكانية استغلال أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم كمجال خصب للتعلم ويتيح لي موقعي كمقررة خاصة، أن أقوم بتيسير هذا التبادل وإتاحة السياق اللازم لكي تتحقق تجربة التعلم.

٧٢ - ومن أمثلة ذلك، الدعوة التي وُجهت إلى عقد آسيا والمحيط الهادئ والعقد الأفريقي للمشاركة في الاجتماع المعقود لوضع خطة عمل العقد العربي. وشارك أيضا فريق الخبراء في ذلك الاجتماع.

٧٣ - وأتاحت تلك المشاركة للاجتماع الاستفادة من الخبرات الإقليمية والدولية وساهم في إثراء المناقشات. وساعدت الدروس المستخلصة والعوائق التي قد يواجهها التنفيذ والسبل

والوسائل الكفيلة بمجابهتها على توجيه المناقشات صوب قضايا أكثر عملية وتركيزا على النتائج.

هاء – التوعية من خلال وسائط الإعلام

٧٤ – تتخذ عملية التوعية عدة أشكال وتستعين بعدة وسائل، غير أنه ليس هناك وسيلة أكثر قدرة من وسائط الإعلام على تبليغ الخطاب وتغيير المواقف والرؤى واتجاه الفكر. ويتمثل أحد الأهداف التي رسمتها بالنسبة للزيارات القطرية في اللجوء إلى وسائط الإعلام المحلية في كل مناسبة متاحة من أجل تفعيل التغيير.

٧٥ – وقد أدت وسائط الإعلام في الأردن وغواتيمالا ولبنان ومصر والمكسيك دورا بالغ الأهمية في التوعية بالقواعد الموحدة وبقضايا المعوقين. وقد حاولت أيضا كلما أتيحت الفرصة أن أقوم بتنظيم وعقد ندوات صحفية وإجراء مقابلات مع وسائط الإعلام من أجل الحديث عما وقفت عليه من أمور وعرض القضايا التي جرت مناقشات بشأنها. وفي الندوة الصحفية التي نظمت في غواتيمالا، سلطت الأضواء على الشواغل والقضايا والاحتياجات الخاصة بمجتمع الشعوب الأصلية المحلي لسنتياغو أتيتلان، حيث قام آباء الأطفال المعوقين بتعبئة مجتمع محلي بأكمله من أجل الاستجابة إلى احتياجات الأطفال، وفئات المحاربين السابقين المعوقين، وتناولت هذا الموضوع مقالات صحفية ونشرات تلفزيون إخبارية. وساعد ذلك على التوعية بالقضايا الملحة والتعريف بالنجاح الذي حققته المجتمعات المحلية، وذكّر السلطات بما يتعين القيام به من أجل الوفاء بالتعهدات التي التزمت بها خلال المفاوضات التي أجريناها.

واو – تغيير المواقف بفضل وسائط الإعلام

٧٦ – إن تحقيق تكافؤ الفرص مفهوم يتطلب تغييرا في المواقف والسلوك. ذلك أن المواقف المتخذة والسلوكيات المتبعة حاليا إنما هي نتيجة لموروث الناس من الأفكار عن الإعاقة وأسبابها. ويتطلب تغيير المواقف تخليص المجتمع من التمييز والتحامل وكسر قيود الخرافات والجهل. وتعد وسائط الإعلام أقوى وسيلة لإحداث هذا التغيير، وما فتئت تلاقي نجاحا في تغيير المواقف على المستويين العام والاجتماعي في العديد من المناطق.

٧٧ – وعلى أساس هذا المفهوم ووفقا للولاية المسندة إليّ والمتمثلة في تشجيع تكافؤ الفرص وإحداث التغيير على جميع المستويات، ما فتئت أعمل على تشجيع إطلاق حملة إعلامية واسعة النطاق من أجل التوعية وإحداث التغيير في كل من تصور الناس عن المعوقين وتصور المعوقين عن أنفسهم.

٧٨ - وسوف تطلق الحملة الإعلامية على صعيد المحطات المحلية والمحطات التي تبث برامجها بالسواتل في المنطقة العربية، حيث لا تزال الإعاقة يكتنفها العار والخرافات ويعتقد أنها تجلب اللعنة وسوء الحظ للأسرة بأكملها.

٧٩ - وستشمل الحملة بث إعلانات تلفزيونية مدتها دقيقة واحدة تبرز كل قاعدة من القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص وتظهر القدرات والإمكانات التي تتوافر للمعوقين حينما تتاح لهم الفرص.

خامسا - المنظمات الدولية والإقليمية

ألف - التواصل

٨٠ - أخذ الاعتراف الدولي بحقوق المعوقين، باعتبارها جزءا من حقوق الإنسان، يتنامى بفضل التقدم المحرز في وضع الاتفاقية الدولية. ويتزايد أيضا الإقرار بأن القضايا الخاصة بالمعوقين تتعرض إلى الإقصاء أو التهميش من قبل الوكالات والمنظمات الإنمائية الدولية أو الإقليمية.

٨١ - فقد ظهر في أحد الاجتماعات على سبيل المثال أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لا توجد لديه برامج محددة تستهدف النساء المعوقات، كما أن القضايا الخاصة بالمعوقات لا يجري إدماجها في الأنشطة الرئيسية للبرامج الإنمائية التي يديرها الصندوق لصالح المرأة.

٨٢ - وباتت إقامة اتصالات مباشرة بين منظمات المعوقين والمنظمات الإنمائية وتشجيع التواصل بينها نشاطا يحظى بالأولوية. فعقدت في لبنان كما في غواتيمالا اجتماعات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية واليونسكو واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وكشفت هذه الاجتماعات عن الحاجة إلى التنسيق بين الوكالات وعلى وجود الإرادة لدى وكالات الأمم المتحدة من أجل إيجاد السبل الكفيلة بتفادي الجهود المجزأة. ونتيجة لذلك يجري حاليا وضع مشاريع مشتركة مع اليونسكو ومنظمة العمل الدولية في المنطقة العربية تتعلق بإدماج المعوقين في التعليم العادي، والعمالة، والتدريب.

باء - الإعاقة والتنمية

٨٣ - وفضلا عن ذلك، صارت أنشطة التوعية في صفوف مختلف المنظمات الإنمائية بالحاجة إلى تعميم وإدماج قضايا الإعاقة في البرامج الخاصة بالفقر والصحة والتغذية والتعليم

والعمالة والتدريب والبيئة وحقوق الإنسان وبالسبل الكفيلة بتحقيق ذلك أنشطة تحظى بالأولوية.

٨٤ - ونظرا لأهمية تعميم قضايا الإعاقة في البرامج الإنمائية، وزع استقصاء ثان على ٤٨ منظمة إنمائية إقليمية. ويروم الاستقصاء الذي يتكون من ١٣ سؤالا معرفة ما إذا كانت تلك المنظمات قد أدرجت قضايا الإعاقة في برامجها، والكيفية التي فعلت بها ذلك أو السبب في عدم قيامها بذلك، ونوع الاعتمادات التي تخصصها في الميزانية لهذه القضايا، وما إذا كانت قد وضعت القواعد الموحدة في اعتبارها لدى وضع برامجها.

سادسا - الخلاصة

٨٥ - لقد كانت السنة الماضية بالنسبة لي سنة مثيرة ومليئة بالتحديات. ومن البوادر المشجعة التي صادفتها أثناء أدائي لمهامي العزم الذي وجدته لدى عدد كبير من القادة والدعاة والنشطاء المتفانين في العمل. وقد برهن عملهم على قدرة الروح البشرية غير المحدودة على تذليل العقبات. وأنا أتطلع إلى أن أحاكي من خلال عملي هذه القدرة الدؤوبة على العمل بعزم على جعل عالمنا عالما أفضل وإيجاد مساحة يعتبر فيها الجميع سواسية.

٨٦ - غير أن هذه المهام ليست بيسيرة والتحديات جمة. ولن يتسنى لنا التطلع إلى إيجاد عالم يحظى فيه كل منا بالقبول، بغض النظر عن قدراتنا المختلفة ومواطن ضعفنا وقوتنا، ويتيح لنا فرصة إعمال هذا التنوع في بناء هذا العالم إلا عن طريق التعاون في بذل الجهود.

٨٧ - ولا تمثل جميع الإنجازات التي تحققت حتى الآن في هذا المجال إلا جزءا ضئيلا من المهام الضخمة التي يتعين إنجازها. ذلك أن إحراز تقدم حقيقي نحو عالم يتيح الإمكانيات أمام الجميع يتطلب تضافر الجهود على كافة المستويات الدولية منها والإقليمية والوطنية والمجتمعية والأسرية.

٨٨ - وأود في الختام الإشارة إلى أنه رغم ما أبدته الدول الأعضاء من التزام بالنهوض بحقوق وكرامة المعوقين وحمايتها وبتحقيق تكافؤ الفرص أمامهم حتى تكون مشاركتهم كاملة، فإن أغلبها لم تقرن التزاماتها بالتزامات مالية.

٨٩ - وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لحالات الإعاقة وأن أشجعها على ذلك حتى يتواصل العمل القيم في مجال تعزيز وتوطيد تكافؤ الفرص أمام المعوقين.

سابعا – التوصيات

٩٠ – بناء على الأنشطة التي سبق الاضطلاع بها والمعارف التي جمعت من خلال المشاورات، قمتُ بوضع قائمة من التوصيات.

ألف – توصيات موجهة إلى الحكومات

١ – الصحة والوقاية

٩١ – بينما شهد العقدان الماضيان انخفاضا في معدلات وفيات الأطفال والأمراض السارية والأمراض المنقولة عن طريق المياه، فإن مستويات تلك المعدلات لا تزال مرتفعة في بعض بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وفيما شكلت الرعاية الصحية والوقاية هدفا وغاية تحظى بالأولوية حسبما صرحت به برامج دولية وإقليمية ووطنية عديدة، فإن أسلوب التعامل معها يفتقر تماما إلى الاتساق.

٩٢ – وعلاوة على ذلك، فإن جميع خطط العمل المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة قد حددت صحة الأم والطفل والرعاية الصحية المقدمة قبل وبعد الولادة والمقدمة للمواليد باعتبارها قضية تحظى بالأولوية. غير أن تلك القضايا أيضا ما زالت تشكل التزامات لم يجر الوفاء بها، وقد أدى عدم معالجة هذه المسائل إلى تزايد مستوى الإعاقة في صفوف الأطفال.

٩٣ – ويتعين تجديد الالتزامات ومضاعفة الجهود من أجل تقديم رعاية صحية ملائمة كفيلة بأن تمنع وقوع حالات الإعاقة. وأتوجه إلى الدول التي تدعي أنها تفتقر إلى الموارد اللازمة للتصدي لقضايا الإعاقة فأقول إن معالجة أسباب الإعاقة والعمل على الوقاية منها يمكن أن يكونا أقل تكلفة بكثير من مواجهة الإعاقة ذاتها.

٩٤ – وإضافة إلى سوء التغذية والتلوث والعوامل البيئية والافتقار إلى الرعاية الصحية الملائمة قبل الولادة وبعدها تُعزى كذلك نسبة كبيرة من حالات الإعاقة في العديد من البلدان إلى إساءة استعمال المخدرات وحوادث الطرق والحوادث المتصلة بالعمل.

٩٥ – ويمكن أن تؤدي برامج التوعية الموجهة والمحكمة التي ترعاها الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والتي تنجح في إحداث التغيير وتبديل المواقف والتأثير في السلوكيات دورا كبيرا في الحد من العديد من التصرفات التي تؤدي إلى الإعاقة.

٩٦ - وحيث إن ما يزيد عن نسبة ٦٠ في المائة من حالات الإعاقة يمكن اتقاؤها وتفاديها من خلال التوعية والتدخل في وقت مبكر، فلا بد من التشديد على أهمية التوعية على الصعيدين العام والوطني بأسباب الإعاقة والعمل بجدية أكبر على صعيد الوقاية.

٩٧ - ومن الممارسات التقليدية الأخرى التي تؤدي إلى الإعاقة في صفوف الفتيات والأطفال الزواج المبكر والحمل المبكر.

٩٨ - ويتعين على الحكومات أن تشارك في إطلاق حملة واسعة النطاق للتوعية العامة تراعي النواحي الثقافية وتتوخى أهدافا محددة من أجل التصدي للعادات التقليدية السائدة والتذكير بأن حتى الممارسات التي كرسها الزمن يمكن أن تتسم بالخطورة.

٢ - الحروب والصراعات المتسمة بأعمال العنف

٩٩ - ليس بالوسع لدى النظر في مسألة الوقاية من الإعاقة أن نتجاهل أحد أسبابها الرئيسية في العديد من مناطق العالم في الوقت الراهن، ذلك أن هناك أكثر من ٦٠ من الحروب والصراعات المسلحة المحتدمة في جميع أرجاء العالم يمكن أن تعزى إليها نسبة كبيرة من حالات الإعاقة. وعلى الرغم من أنه قد لا يكون بوسعنا أن نفعل شيئا يُذكر فيما يخص الواقع السياسي العالمي، فإنني أعتقد أن هناك العديد من الدروس التي يمكن أن نستخلصها من حركة المعوقين.

١٠٠- ويعد انعدام المساواة والظلم الاجتماعي السبب الجذري لاندلاع أغلب الصراعات المتسمة بأعمال العنف. ويمكن أن يؤدي التعامل مع هذه القضايا بعدالة وإنصاف إلى الحد بقدر كبير من بعض أعمال العنف. **ويعد تحقيق تكافؤ الفرص إحدى الطرق التي يتعين اتباعها في التعامل مع النظم الاجتماعية التي تفتقر إلى العدالة والإنصاف، ومن التشجيع على حل الصراعات بطرق سلمية.**

١٠١- ومن شأن توسيع إدراكنا لمبدأ تحقيق تكافؤ الفرص، بحيث يشمل جميع الناس وجميع جوانب التفاعل الإنساني والتنمية البشرية، أن يساهم دون شك في تحسين حياة أكثر من الـ ٦٠٠ مليون معوّق الذين يعيشون في جميع أرجاء العالم. فاستخدام نفس النهج القائم على الحقوق الذي تعتنقه حركة المعوقين من أجل إدماج الفئات المهمشة والمهملة وضمان مشاركتها التامة من شأنه أن يحدث تغييرا كبيرا.

٣ - الإحصاءات

١٠٢- ما زال توفير البيانات الإحصائية الصحيحة والمعلومات الدقيقة التي يمكن أن تقوم على أساسها السياسات وتقدم الخدمات يشكل تحديا كبيرا أمام حركة المعوقين ككل. ونجد عزاء في تنامي الوعي بالحاجة إلى معلومات إحصائية دقيقة بشأن الإعاقة، كما تبين من المناقشات التي جرت خلال اجتماعات اللجنة المخصصة. وتعد الأبحاث التي تضطلع بها هيئة الرصد الدولي لحقوق المعوقين في أمريكا اللاتينية مثالا من الطراز الأول ينبغي أن يقتدى به في المناطق الأخرى.

١٠٣- وتتراوح بعض الأرقام المتعلقة بنسب المعوقين الواردة في الوثائق التي تعدها الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة استنادا إلى التقارير الحكومية، بين نسبة ٣٣ في المائة في أكثر البلدان تقدما و ٠,٥ في المائة في أقل البلدان تقدما. وذلك ما لا يبعث على الارتياح فيما يخص دقة هذه المعلومات. فالنظر إلى الصلة التي تربط الفقر بالإعاقة، تنزع هذه الأرقام إلى تمييع الحقائق وتخفيض الأثر الذي يمكن أن تخلفه استراتيجيات التنمية السليمة والحد من الفقر على حياة المعوقين.

١٠٤- وأحث الحكومات على أن تقوم من خلال مكاتبها الإحصائية الوطنية وبالتعاون مع منظمات المعوقين والمنظمات المعنية بالتنمية الاجتماعية والبشرية، وبمساعدة هيئات الأمم المتحدة الإقليمية، بعمليات جمع وتحليل البيانات بشكل محدد وموجه ومنهجي واستعمال ما يستخلص منها من معلومات في وضع السياسات وتقديم الخدمات إلى المعوقين. وبوسع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة أن تؤدي دورا قياديا في تطوير قدرة الحكومات والمنظمات على تجميع البيانات والإحصاءات عن الإعاقة وتصنيفها وتحليلها وإصدارها ونشرها.

٤ - العلاقة بين الحكومات ومنظمات المعوقين والمنظمات غير الحكومية

١٠٥- يعتبر طابع الخصومة الذي تتسم به أحيانا العلاقات بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المعوقين من جهة وحكوماتها من جهة أخرى أمرا وثيق الصلة بإخفاق أنشطة التوعية في تحقيق فتح كبير في ميدان الوقاية.

١٠٦- ففي بعض البلدان، ينظر إلى منظمات المعوقين باعتبارها جماعات من الخصوم تحاول تقويض دور الحكومة، وتتهمها الحكومات بالمبالغة في حجم المشاكل سعيا إلى تحريض الناس ضدها وتقويض سلطتها.

١٠٧- وفي حالات كثيرة، تقع مهمة التوعية والتثقيف في مجال الوقاية على عاتق المنظمات غير الحكومية ومنظمات المعوقين التي لا تفتقر فقط إلى الموارد والدعم المالي اللازمين لأداء هذه المهام، بل تحرم من الدعم المعنوي الملائم من الحكومات التي تعجز بنفسها عن إيصال خدماتها إلى الجميع.

١٠٨- إن إرساء الديمقراطية والمشاركة يستتبع إتاحة الفرصة للغير من أجل تحمل أعباء بعض المسؤوليات والسماح للناس بالتعبير بنفسهم عن آرائهم وتمثيل نفسهم. وتمثل منظمات المعوقين ثقافة فرعية تساهم مساهمة قيِّمة في الثقافة الأم كما أنها توفر فرصا تمكِّن المعوقين من تنمية وتطوير قدراتهم، والاضطلاع بأنشطة الدعوة فيما يتعلق بالقضايا التي تخصهم، وتحديد المساهمة التي يمكنهم تقديمها إلى المجتمع على جميع المستويات.

١٠٩- ومن المهم إحراز مزيد من التقدم في سبيل إقامة علاقة تقوم على مزيد من التعاون والدعم بين الحكومات ومنظماتها الوطنية للمعوقين. فهذه العلاقة يمكن أن تكون مفيدة، ليس فقط للمعوقين أنفسهم، بل أيضا للمجتمع ككل، وبالتالي للحكومات ذاتها.

٥ - الإدماج في نظام التعليم والمشاركة الكاملة

١١٠- يرمي مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص إلى تهيئة مجتمع شامل للجميع. ويعد التعليم الوسيلة الكفيلة بتحقيق هذا. فهو يهيئ المجتمع لقبول الاختلاف والتنوع، ويساعد الأفراد على اكتساب المهارات المعرفية والاتجاه الفكري من أجل العمل والتفاعل مع الغير، وذلك ما يشكل أحد متطلبات المشاركة الكاملة.

١١١- وفيما قبلت بعض المؤسسات التعليمية ووزارات التعليم مفهوم الإدماج والاحتواء هذا نظريا، فإن تنفيذ هذا المفهوم كان قاصرا. ففي العديد من الحالات التي يطبق فيها مبدأ الإدماج، يتم ذلك دون توفير أي تدريب أو توجيه للمعوقين نفسهم أو غيرهم من التلاميذ في المؤسسة التعليمية أو المدرسين. وقد وقعت حالات سحب فيها الآباء أطفالهم من المدرسة بسبب قبول طفل معوق فيها أو رفض فيها المدرسون رفضا باتا قبول طفل معوق في صفهم.

١١٢- إن على الحكومات أن تتدخل في هذا الشأن بسن تشريعات تنص على الإدماج التعليمي الذي من شأنه أن يؤدي إلى المشاركة الكاملة. ويتعين أن تقترن التشريعات بضمان جميع أشكال تسهيلات الوصول داخل النظام التعليمي، وكذلك بتوعية المجتمع ككل وموظفي النظام التعليمي وتوفير التدريب لهم.

باء – توصية موجهة إلى الحكومات ومنظمات المعوقين والجهات المتعاونة

التأهيل

١١٣- تتمثل إحدى التطورات التي تبعث على التشجيع داخل حركة المعوقين في إعادة التفكير في فهمنا وممارستنا لعملية التأهيل ومراجعتها. ولا غرابة أن أحد المواقف التي اتخذت بالإجماع خلال اجتماعات اللجنة المخصصة كان اعتبار التأهيل عنصرا مستقلا عن الرعاية الصحية والطبية.

١١٤- ونشأ مفهوم جديد يتمثل في ضرورة أن تعالج برامج التأهيل على مستوى المجتمع المحلي القضايا المتعلقة بحياة المعوقين بجميع جوانبها وأن تراعي الظروف التي يعيش في ظلها المعوقون.

١١٥- ومن بين أكثر برامج التأهيل على مستوى المجتمع المحلي نجاحا تلك التي تؤدي فيها الأسرة والمجتمع المحلي دورا مركزيا وحيويا إلى جانب المعوقين نفسهم. وقد جاء في تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية أن نسبة ٧٠ في المائة من الاحتياجات من أنشطة التأهيل في البلدان النامية يمكن تلبيتها على مستوى المجتمع المحلي والأسرة إذا توفرت للناس الوسائل المعنوية والنفسية والعاطفية والثقة في أن التأهيل لا يقتصر على المعوقين بل يتسع ليشمل تأهيل المجتمع المحلي حتى يقبل المعوقين ويتيح لهم فرصا متكافئة ويحتضنهم باعتبارهم أعضاء منتجين نشطين.

١١٦- وينبغي أن تحمل منظمات المعوقين والهيئة الطبية والحكومات على التخلي عن النموذج الطبي الصرف الذي تتبعه في معالجة قضايا الإعاقة، والاعتراف بالمعوقين بوصفهم أفرادا أولا ينبغي أن ينبني إدماجهم في المجتمع على أساس هذه الصفة. لذا ينبغي أن يستهدف التأهيل الفرد ككل على المستويات الاجتماعية والمهنية والطبية والعلاجية. وينبغي فضلا عن ذلك لموظفي الهيئة الطبية احترام وفهم الطاقات النفسية والعاطفية والمهنية المتوافرة لدى الأسر والاستفادة منها دعما لأعضائها المعوقين.

جيم – توصية موجهة إلى المنظمات الدولية

الفقر

١١٧- هناك علاقة محددة لا تنفصم ما بين الفقر والإعاقة. فأعراض الفقر مثل الرعاية الصحية غير الملائمة والبيئة غير الآمنة وسوء التغذية كلها عوامل تسبب الإعاقة وتؤدي إلى استفحالها. وقد أخذت برامج الحد من الفقر في وضع الإعاقة في الاعتبار، وصارت منظمات

المعوقين تُلتمس مشورتها في هذه القضايا. ومثال ذلك اتخاذ البنك الدولي لمبادرة الشراكة العالمية للإعاقة والتنمية الرامية إلى إدماج مسألة الإعاقة في صلب التنمية.

١١٨- غير أن العديد من هذه المبادرات، بالرغم مما تتسم به من حسن نية، قد أخفقت في أن تعالج المسألة معالجة تامة. ومن الجدير بالإشارة أن أهداف الألفية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لا تعتبر الإعاقة من المجالات المستهدفة لا صراحة ولا ضمنيا.

١١٩- وهناك حاجة إلى إدماج الإعاقة، سواء من حيث البرامج أو من حيث الجانب المالي، في جميع برامج الحد من الفقر والبرامج الإنمائية، وإلى تحديد أهداف معينة للأشخاص المعوقين على نفس النحو الذي تحدد به الأهداف بالنسبة لغيرهم من الفئات الضعيفة والمهمشة.

دال - توصيات موجهة إلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء

١ - تعميم أنشطة الرصد والتقييم

١٢٠- تم بموجب القواعد الموحدة إنشاء آلية لرصد تنفيذها وتعيين المقرر الخاص. غير أن مهمة رصد الوضع العالمي فيما يتعلق بالقواعد الموحدة وبحياة المعوقين، في عالم يتسم بالتعقيد وبالتنوع ويتباين فيه التفسير الثقافي لمفهوم المساواة تباينا واسعا يعتمد على الخصوصيات القطرية، هي مهمة تقتضي التنفيذ الفعال. وينبغي ألا تسند إلى المقرر الخاص وحده.

١٢١- وينبغي إنشاء هيئة للرصد مستقلة عن المسؤولين عن رسم السياسات والمشرعين في كل قطر. ويجب أن تضم تلك الهيئة ممثلين عن منظمات المعوقين ومقدمي الخدمات والمربين، وأن تخصص لها ميزانية للاضطلاع بأنشطتها الخاصة بالرصد. وينبغي كذلك أن تخول سلطة إصدار التقارير والتقييمات فيما يتعلق بالتدابير المتخذة من أجل تحقيق تكافؤ الفرص أمام المعوقين.

١٢٢- وينبغي وضع تدابير تقييم محددة خاصة بكل قطر تجرى على أساسها أنشطة الرصد وبذلك تتاح للمقرر الخاص معلومات ميدانية يستعين بها في النهوض بقضايا المعوقين والتوعية والدعوة بشأنها.

٢ - تنقيح النهج المتبع

١٢٣- يجب تعزيز التعاون فيما بين الوكالات. فرغم التركيز المتزايد على حقوق المعوقين باعتبارها حقوقا للإنسان، ينبغي أيضا إيلاء مزيد من التركيز للبُعد الإنمائي وتعزيز مبادرات

من قبيل المبادرة التي اتخذها البنك الدولي. ولا يتعين على وكالات الأمم المتحدة الإنمائية تعميم قضايا الإعاقة في برامجها فحسب، بل يجب عليها أن تفعل ذلك بالاشتراك في العمل في مجال القضايا التي تتداخل فيها ميادين اختصاصاتها.

هاء – توصيات موجهة إلى القطاع الخاص

إدماج الشركاء الجدد

١٢٤- لم تعد للحكومات القدرة على تحمل التكلفة العالية للبرامج الاجتماعية مع تحول العديد من بلدان العالم نحو الاقتصاد السوقي. فالقدرة المالية الحقيقية توجد في يد القطاع الخاص. ولم يقدم هذا القطاع حتى الآن في العديد من بقاع العالم، ولا سيما في البلدان النامية، أي دعم كيفما كان شكله. وقد آن الأوان لأن يساهم هذا القطاع الحيوي من الاقتصاد في هذا المجال. ويشكل هذا النوع من المشاركة واجبا اجتماعيا وأخلاقيا، كما أنه سيكون قرارا سليما من الوجهة الاقتصادية.

١٢٥- وأحث قادة الأعمال التجارية في أي مكان على المساهمة في تحقيق تكافؤ الفرص أمام المعوقين وعدم الاكتفاء في ذلك بتقديم الهبات المالية والتبرعات. ذلك أنه من الضروري إتاحة فرص الحياة الوظيفية والعمل أمام المعوقين؛ وتعزيز إمكانية الوصول إلى أماكن العمل، ورعاية البرامج التدريبية، من أجل تعزيز مهارات المعوقين وبناء قدراتهم بما يمكنهم من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتحمل مسؤولية حياتهم بشكل مستقل.